بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

مجتمع الوثائق واحد من أهم المجتمعات الاعلامية التى ارتبطت حديثا بالتطور والتكنولوجيا ، فمن جدران الكهوف إلى عصر التكنولوجيا شهد العالم تنوعاً كبيراً فى أشكال وأنماط وسائط تسجيل المعرفة وذلك استجابة لما تطلبته الظروف والحاجات المتغيرة للإنسان .

ونتيجة لظهور القوميات الحديثه واعتماد التاريخ على البحث العلمى واستخدام الوثائق كأهم أدوات البحث من أجل التطور والتنمية ، خرجت إدارات الوثائق ودورها من اطارها المهمل القديم وتطورت إلى مراكز إشعاع للمعلومات ، وأصبح من المحتم بعد ثورة المعلومات الحديثة وبسبب الاستخدام الواعى من قبل المؤسسات والمنشآت بكافة أنواعها لرصيدها الضخم من الوثائق إنتاجاً وتداولاً واختزانا واسترجاعاً أن تنال الوثائق التقدير العلمى الصحيح .

لقد أدركت الادارة الحديثة أنها لا تستطيع أن تحرز أى تقدم إلا من خلال الإنسان ، والإنسان بدوره لا يمكن أن يتهيأ ويواجه ما يجد حوله من ظروف دون الرجوع إلى ما انتجه الفكر وما أنجزه من نشاطات ، وبدون دراسة عميقة مدققه واعيه لتجارب الآخرين وخبراتهم المسجلة فى الوثائق .

ولا يحتاج الأمر إلى التدليل على أن الوثائق تلك الأوعيه التى تلمس وتمس كل ما يواجه الحياة الإنسانية من مجالات قد تنوعت وصدرت فى العديد من الأشكال ونمت وتنمو ، وزاد تضخم حجم المجموعات التى يتحتم الرجوع إليها من وقت لآخر لاتخاذ قرار أو إجراء بحث أو تطوير عمل أو تنفيذه وأصبح من الصعب على العاملين فى ميدان

الوثائق السيطرة على هذا الإنتاج المتزايد وبات من النادر أن تحفظ الوثائق فى أماكنها المناسبة داخل الملفات وشاعت ظاهرة تكدس الأوراق لعدة أيام قبل الشروع فى تسكينها أماكنها ومواضعها فى الملفات الخاصة بها مما سهل معه إلى حد كبير ضياع وفقد حقائق اكتسبت وسجلت .

ولقد حاول الإنسان على مر العصور التغلب على مشكلة فقد وضياع الوثائق من جهـه ومن جهة أخرى الوصول إلى وثيقة معينه دون الحاجة إلى تصفح عدد كبير من الوثائق المختلفه حتى يصل إلى تلك التى تهمه .

وكانت الوسائل التقليدية لحفظ الوثائق والبحث عنها تتسم بالصعوبة فضلا عن أنها تستغرق وقتاً طويلاً ، حيث الكم الهائل الذى ينتج بصفة دائمة أثناء تأدية الأعمال . وحيث أن الوثائق بأشكالها المختلفة ونوعياتها المتعددة تعد من أهم الموارد فى أى منشأة بصفة عامة سواء من أجل التخطيط أو التنظيم أو التنفيذ والتوظيف أو الرقابة ، فقد ازدادت الحاجة إلى تطوير النظم والاجراءات الخاصة بالتعامل معها بدءاً من إنشائها وإنتهاء بتخزينها واسترجاعها .

وفى مواجهة الأحجام الهائلة للوثائق التى تزيد من مشاكل التكديس وصعوبة استرجاع المعلومات ، فضلا عن الحاجه إلى ضبط هذه المجموعات ، والرغبه فى تحقيق السرعة والدقة والتكامل فى الحصول على مايطلب منها ، اتجه التفكير إلى الاستفاده من الاكتشافات التقنيه التى يتم التوصل إليها لتحسين كفاءة إدارة أعمال الوثائق التى تعمل من خلال الطرق التقليديه سواء كان ذلك فى وحدة مركزية أو فى مكتب إدارى وفى هذا الصدد لقى التصوير المصغر استحسانا بالغاً كواحد من أهم تكنولوجيات الصورة أو الشكل Form Technologyوالذى مازال حتى الآن له الصدارة من وجهة النظر الاقتصادية كأسلوب لتخزين صور الوثائق واسترجاعها .

غير أنه من أجل أن يتحول هذا التفكير إلى قرارات للتنفيذ يجب أن يمر بخطوات محددة يخطط لها تخطيطا علميا سليما من أجل تحقيق الفائدة المرجوة ، وبعبارة أخرى ، يجب أن تكون هذه القرارات وفق خطة عمل محددة خاصة وأن نظم الوثائق التى تستخدم تكنولوجيا التصوير المصغر ليست بالأمر الهين حيث يحتاج العمل فيها إلى جهود كبيرة إذ تمر الوثائق فى دورة تجهيزية متكاملة ذات خطوات متتابعه تنتهى بالتصوير والتوثيق ثم الحفظ .

ووفقا لذلك نستطيع أن نلاحظ أن نظم التصوير المصغر تأخذ فى الاعتبار القيام بعدة عمليات متتابعة ومترابطة يتعاون فى تأديتها عدد من الموظفين ذوى التأهيل الخاص وتحتاج إلى جهد ووقت فإن برنامجاً منظم يقوم على أساس علمى يكون له دوراً أساسياً فى إجراءات العمل ويؤثر فى مستقبل نتائجه .

من هنا جاءت فكرة إعداد هذا الكتاب الذى يضع اطاراً متكاملاً للخطة العامة والخطوات اللازمة التى تتبعها مؤسسة ما عندما تتوفر لديها الرغبة فى تطبيق تكنولوجيا التصوير المصغر فى مجال الوثائق ليأتى هذا التطبيق فى صورة علمية سليمه تحقق أهدافها المرجوة .

فضلا عن أنه يحدد أهمية التصوير المصغر فى اختزان واسترجاع الوثائق سواء كان يعمل فى اطار منفصل أو بالتضامن مع تكنولوجيا الحاسب الآلى .

هذا ولم يغفل الكتاب كيفية اختيار الشكل المناسب من أشكال المصغرات لتحميل الشكل الوثائقى الورق المعين وتهيئة الجو والبيئة الصالحة للحفظ وتوفير الكوادر الفنية المدربه على إدارة نظم إنتاج المصغرات وأداء العمليات الفنية التى لا يصلح لها سوى المتخصصون فقط . كل هذا انطلاقا من الحقيقة التى تؤكد أن استقطاب التقينات الحديثة دون التخطيط السليم الواعى والكافى قد يساهم فى تفاقم المشكلات أو خلق مشكلات ومعوقات جديدة بدلاً من حلها والتغلب عليها الأمر الذى يقتضى التخصص الدقيق فى المجال .

ومن المعترف به أن العالم الغربى قد سبقنا فى هذا المجال بخطوات واسعة ، غير أنه مما لاشك فيه أنه وجد جزء كبير من مجتمع الوثائق المصرى قد استفاد من هذه التقنيات بقدر يتراوح بين الإكتمال والدقة .

وإذا كان العالم الغربى يهتم بالتكنولوجيا الحديثة كوسيلة مساعدة له فى إنجاز الأعمال . هذا الاتجاه الذى يكون فى الغالب بهدف توفير الوقت والجهد والمال الذى يتطلبه العمل ، فما أحوجنا فى مصر إلى الإسراع بالاستفادة من هذه التكنولوجيا دون تردد آخذين فى الاعتبار التكاليف والعوامل الفنيه والإدارية وما يترتب على ذلك من سلبيات وإيجابيات .

وأخيراً إذا كانت المصغرات الفيلميه قد عولجت من جوانب وبقوالب ارتبطت فى معظمها بحالات معينه إذا استثنينا كتاب الأستاد صلاح القاضى والدكتور السعيد شلبى ومثيلهما من الأعمال الجاده التى تناولت فى غالبها المصغرات كتقنيات حديثه لا انكر اعتمادى كثيراً عليها فإن هذا الكتاب يعد جديداً فى مجال تناوله للمصغرات الفيلميه من حيث محاولته بناء أساس متكامل لنظام ميكروفيلمى اعتماداً على المنهج العلمى فى تحديد خطوات وأدوات وأساليب العمليات المختلفة التى تؤدى فى نهايتها إلى التطبيق السليم لتكنولوجيا المصغرات فى مجال الوثائق .

وعلى هذا يكون الأساس العملى المنطقى لمحتويات الكتاب كما يلى :

يتناول الفصل الأول فكرة التصوير الميكروفيلمى كيف بدأت وكيف تطورت إلى أن وصلت إلى ماهى عليه الآن .

والفصل الثانى موجه نحو التعريف بمشكلات نظم حفظ الوثائق التقليدية سواء كانت جارية أو تاريخية أو حيويه وكان هذا التعريف هاما للوقوف على الأسباب التى مهدت الطريق إلى استخدام نظم الميكروفيلم . وكان لابد بعد هذا من الوقوف على ما يمكن أن تقدمه نظم التصوير الميكروفيلمى من خدمات للوثائق بنوعياتها المختلفة فكان هذا مجال الفصل الثالث .

ونظراً لأن الوثائق تأخذ أشكالا مختلفة وبالتالى نحتاج إلى أشكال من الوسائط الفيلمية المناسبة لها كان لابد من التعرف على مختلف أشكال هذه الوسائط وكذلك أوعية تشغيلها وأدوات وأجهزة حفظها وجاء الفصل الرابع والخامس ليغطى هذه الأمور .

ويصف الفصل السادس مجموعة الأجهزة المختلفة المستخدمة فى النظم الميكروفيلمية ومعايير اختيار أنسبها وما يمكن أن تتعرض له من أخطار هذا ولا تخفى أهمية إعداد المواد المراد تصويرها إعدادا فنيا قبل التصوير لذلك جاء الفصل السابع ليغطى المجموعة المتكاملة لعناصر هذا الإعداد وأساليبه .

على أنه يجب الانتباه إلى أن تصوير الوثائق تصويرا فيلميا مصغراً لا يمكن أن يحقق الهدف منه دون إيجاد وسيلة وأسلوب استرجاع جيد لما يراد استرجاعه من مصغرات

على الأفلام العديدة مما اقتضى أفراد الفصل الثامن ليشرح هذه الأساليب على الفيلم الملفوف وأيضا على الأشكال المسطحه .

ويقدم الفصل التاسع المعايير الأساسيه والقياسيه التى يجب مراعاتها لإنتاج نوعية جيدة من المصغرات يمكن استخدامها بديلاً للأصل حيث تضمن لها هذه المعاي. إذا اتبعت إضفاء الصلاحية القانونية عليها .

أما مجال الدراسة فى الفصل العاشر فقد قدم المنهجية العلمية للتحول إلى النظام الميكروفيلمى وهو فصل عملى يضع بناء كامل لخطوات تطبيق النظام و الجهود التى تبذل فى هذا الصدد .

ويقدم الفصل الحادى عشر أساسيات ، الصيانة الوقائية للمصغرات الفيلمية وأجهزتها بالإضافة إلى ضرورة الاهتمام بمناطق التخزين .

ويختتم الكتاب بالفصل الثانى عشر الذى يتحدث عن مركز التوثيق الميكروفيلمى والإمكانيات البشرية المطلوبة لأداء العمل به .

ولا يسعنى بعد هذه المقدمة أن أتقدم بالشكر إلى الأستاذ الدكتور فتحى عبد الهادى رئيس قسم الوثائق والمكتبات بجامعة القاهرة لما قدمه لى من تشجيع ومعاونة لإخراج هذا الكتاب . كما أتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ محمد أحمد عبد النبى مدير عام مركز التوثيق الميكروفيلمى بالبنك المركزى المصرى لما قام به من مراجعة فنية شامله لمادة الكتاب .

وأن يساهم هذا الجهد المتواضع فى تقديم أساسا عمليا فعليا لكل من يسعى إلى الاستعانة بنظم التصوير الميكروفيلمى .

والله أسأل أن أكون قد وفقت فى إضافة بعض ما يسد ثغرة خالية فى مكتبتنا العربية من هذه المراجع التى تتناول معالجة قضايا المعلومات وتدفق إنتاجها والله الموفق .

القاهرة ١٩٩١ **د . ناهد حمدى**